

اغتيال سفير روسيا في تركيا عمل إرهابي شنيع ومرفوض.. وتخصيص حراسة إضافية على السفير الروسي في البلاد «الخارجية»: إجراءات مشددة لتأمين السفارات والبعثات الدبلوماسية

سولوماتين: لا أشعر بالقلق والسلطات الكويتية اتخذت جميع الإجراءات لحمايتنا ووضعت كاميرات إضافية على مبنى السفارة

اسامة دياب

تامير: الحادث

محاولة لزعة

استقرار تركيا

وتعطيل مسيرتها

نحو التنمية

المنشودة

الحكومة التركية

تعتزم تسمية أحد

شوارع أنقرة باسم

السفير الروسي

أندريه كارلوف

في إجراءات وقائية واحترازية، عقب اغتيال السفير الروسي في تركيا أول من أمس اتخذت الكويت مجموعة من التدابير الأمنية المشددة لتأمين السفارات والبعثات الدبلوماسية بصفة عامة، وتخصيص حراسة إضافية على السفير الروسي لدى البلاد الجسسي سولوماتين، كما قامت السفارة الروسية في الكويت بوضع كاميرات مراقبة إضافية على مبنى السفارة.

وفي هذا الإطار، أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون المراسم السفير ضاري العجران أن الكويت وكما جرت العادة تتخذ جميع الإجراءات الأمنية لتأمين وحماية جميع أعضاء البعثات الدبلوماسية ومقراتها وفق ما نصت عليه اتفاقية فيينا.

وكشف العجران عن أنه وفي أعقاب حادثة اغتيال المؤسفة التي تعرض لها السفير الروسي في أنقرة كان من الطبيعي أن تكون هناك إجراءات احترازية لحماية السفير الروسي في

الكويت بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنية. بدوره، استنكر مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا السفير وليد الخبيزي اغتيال السفير الروسي فوق العادة والمفوض لدى تركيا أندريه كارلوف أمس الأول، معرباً عن تنديد الكويت واستنكارها لهذا العمل الإرهابي الشنيع مستشهداً بوصف صاحب السمو الأمير للحادث بالعمل الإرهابي المرفوض.

من جانبه، كشف السفير الروسي لدى البلاد الجسسي سولوماتين عن أن الخارجية الكويتية خصصت له حراسة إضافية في أعقاب اغتيال السفير الروسي في تركيا، موضحاً أنه لا يشعر بالقلق وان السلطات الكويتية اتخذت جميع الإجراءات اللازمة، مشيداً بتعاون السلطات الكويتية مع السفارة وتسخير كل جهودها من أجل توفير الحماية اللازمة للسفارة وأعضاء بعثتها وله شخصياً.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان هذا العمل الإرهابي

يستهدف المساس بالعلاقات الروسية - التركية وخلق حالة من التوتر بين البلدين، قال سولوماتين: لا يمكنني التعليق على هذا الأمر، ولكن التحقيق يجري الآن لكشف ملابسات الحادث ولقد وصل مجموعة من الخبراء الأمنيين الروس إلى تركيا للمشاركة مع نظرائهم الأتراك في كشف غموض الحادث، مشدداً على ضرورة معاينة من يقف وراء هذه العملية الإرهابية.

وحول مدى ارتباط سفره إلى بلاده في إجازة بالحادث الإرهابي، نفى سولوماتين أي ارتباط بين إجازته القصيرة والتي كان يعتزم قضاءها في بلاده وبين حادث الاغتيال، موضحاً أنها كانت مجرد فكرة قبل الحادث إن يذهب في إجازة قصيرة إلى روسيا لقضاء رأس السنة ولكن لم يحدد بعد إمكانية القيام بها.

من جهته، أعرب السفير التركي لدى البلاد مراد تامير عن خالص أسفه وعظيم حزنه بسبب الحادث الإرهابي المؤسف الذي تعرض له السفير الروسي

السفارة الروسية تستقبل المعزين اليوم

الروسية في الخارج والعالمين بها. وتابع البيان: ومن جانبنا، فإننا سنعمل بالتعاون مع الجهات القانونية والأمنية التركية لتقديم الجناة إلى العدالة. وأشار البيان إلى أن سفارة روسيا في الكويت تعرب عن تعازيها العميقة لعائلة وأصدقاء أندريه كارلوف، وهو الدبلوماسي الروسي المتميز، وأن ذكره ستبقى دائماً في قلوب زملائه وجميع الذين عرفوه.

وأكد البيان أن هذه المناسبة مؤشر على ضرورة مضاعفة الجهود لمحاربة كل أشكال الإرهاب دون هوادة

وأعلنت السفارة أنها ستفتح سجل التعازي بعد اغتيال أندريه كارلوف اليوم الأربعاء، وذلك من الساعة 10:00 حتى 02:00.

أدانت السفارة الروسية لدى الكويت مقتل السفير الروسي فوق العادة ومفوضاً لدى تركيا أندريه كارلوف أول من أمس وأنقرة. وقال بيان السفارة الروسية الذي تلقت «الأنباء» نسخة منه: نحن ندين هذه الجريمة البشعة التي ارتكبت لتقويض جهودنا الجماعية نحو تسوية سياسية مبكرة في سورية وعملية التطبيع المستمرة للعلاقات الروسية - التركية.

وذكر البيان أن وزارة الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي تأمل التعاون مع السلطات التركية بشكل وثيق للتحقيق في ملابسات هذه الجريمة الوحشية، لتحديد وإلقاء القبض على منظمتها واتخاذ تدابير فعالة لحماية سلامة المواطنين الروس والبعثات الدبلوماسية

«نقابة البترول»: القانون يحظر بيع منشآت إنتاج النفط والغاز والمصافي العجمي: على النواب التصدي لخصخصة القطاع النفطي



عمار العجمي

حذر رئيس نقابة عمال شركة البترول الوطنية عمار العجمي من توجه الحكومة لخصخصة عدد من القطاعات النفطية الحيوية في مخالفة صريحة لمواد الدستور والقانون 37 لسنة 2010 وتحديداً المادة 4 منه والتي تنص على «استثناء منشآت إنتاج النفط والغاز والمصافي من الخصخصة وحظر بيعها».

وناشد العجمي في تصريح صحافي نواب الأمة تحمل مسؤولياتهم في الدفاع عن الدستور والتصدي لأي توجه حكومي بخصخصة أي منشأة تابعة للقطاع النفطي وهو ما يعد كارثة ومخالفة صريحة

لقانون صادر من مجلس الأمة كما هو حال قانون 37 لسنة 2010. وشدد على أن القطاع النفطي وشركائه المتعددة والمصافي هي مصادر دخل الكويت الأول ولا يجوز التفريط في أي منها تحت أي ذريعة بل يجب تطويرها وتنمية مواردها، مجدداً التأكيد على أن أي مخالفة لهذا القانون يعيدنا للمربع الأول والذي كان أحد أسباب أضرار عمال القطاع النفطي في بداية العام وهو مالا نتمناه.

وكشف عن عقد اجتماعات بين مسؤولين في القطاع النفطي لتحديد بعض المصانع القائمة على مستوى القطاع لطرحها للخصخصة بل بالفعل تم عمل دراسة جدوى متكاملة للبدء في خصصتها، مشدداً على أن النقابة ترفض وبشدة أي مخالفة للقانون المذكور وتتشدد على الالتزام بما جاء فيه وتحديداً بالمادة الرابعة منه. وطالب العجمي بفتح الباب لتكويت الوظائف في القطاع النفطي وفتح آفاق التوظيف أمام الشباب الكويتي من حملة الثانوية في الشركات النفطية وتنمية قدراتهم عن طريق معاهد التدريب البترولي لما لهذا الطلب من دور رئيسي في سد الشواغر الوظيفية في القطاع النفطي والذي يعد ذريعة أما للخصخصة أو

الاستعانة بالعمالة الأجنبية، موضحاً أن الدولة صرفت ملايين الدنانير على برامج التكويت في السنوات الماضية، ومع الأسف يتم اليوم نسف ما تحمته الدولة في تدريب الكوادر الوطنية عبر خصخصة القطاع النفطي والاستعانة بالعمالة الأجنبية. وذكر أن عمال القطاع النفطي وفي القلب منهم عمال شركة البترول الوطنية سيدافعون عن قطاعهم وسيحتصدون للخصخصة وبيع القطاع لأنه ملك لأبناء هذا الشعب ويجب تنميته وتطويره كأفضل القطاعات على مستوى العالم لتحقيق أعلى معدلات الإنتاج.



سليمان الدوسري

«نقابة الأشغال» تشيد بقرار إحالة من أمضى 30 عاماً في الخدمة إلى التقاعد

نماء جديدة في شرايين العمل داخل القطاعات داخل الوزارة وسيتيح الفرصة أمام الصف الثاني من شباب الموظفين لتولي المناصب القيادية ودفع وتيرة العمل بما يخدم الخطط التنموية والمشاريع التي تنفذها الوزارة في كل المجالات. وقال الدوسري في تصريح صحافي أن نقابة العاملين في وزارة الأشغال والتي تمثل موظفي الوزارة تشدد على يد الوزير المطوع وتدعم كل توجهات نحو تطوير

أشاد سكرتير العلاقات الخارجية نقابة العاملين بوزارة الأشغال العامة ورئيس لجنة الشباب بالاتحاد العربي للعامل العرب سليمان الدوسري بتوجه وزير الأشغال م.عبد الرحمن المطوع نحو تطبيق توصية مجلس الوزراء بشأن إحالة من أمضى 30 سنة فأكثر في الخدمة إلى التقاعد على المعنيين والمشمولين بها في الوزارة، واصفاً القرار بالجرىء والحكيم كونه سيسهم في ضخ

وتحديث آليات العمل داخل الوزارة لاسيما التوجهات التي تدعم الموظفين وتحفزهم من أجل بذل المزيد من الجهد لإنجاز كل المهام الموكلة إليهم داخل كل القطاعات الفنية والإدارية، مشيراً إلى أن عدداً كبيراً من شباب الموظفين ستستفيد من إحالة من أمضوا 30 سنة فأكثر في الخدمة إلى التقاعد خاصة الذين يعانون من الرسوب الوظيفي وتأخر الترقية سيخفف هذا التوجه.



مفاجآت الموسم

القطاع التجاري من أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت، وتحتضن العديد من الشركات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

swatch

تسلية أكثر

جهاز ZTE Projector مع باقات VIVA للإنترنت

الإنترنت

VIVA

اتصل على 102
viva.com.kw

f t g+ i

@vivatelecom

«الثقافة العمالية» ناقش القانون الإداري



جانب من الدورة التدريبية

نظم معهد الثقافة العمالية التابع للاتحاد العام لعمال الكويت يوم الأحد الماضي في فندق نيو بارك، دورة تدريبية ثقافية وقيادية، بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وتستمر لمدة خمسة أيام بمشاركة عدد كبير من أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات في مختلف قطاعات العمل الحكومي والنفطي والخاص. وخلال حفل الافتتاح وجه نائب مدير المعهد عوض المطيري الشكر لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي على جهودها في تأدية رسالتها التنموية التي تركز على تنمية الموارد البشرية وخاصة القوى العاملة الوطنية وحاجتها إلى التدريب بما يتناسب مع متطلبات اختصاصاتها، ورعاية المبدعين والمتميزين من أبناء هذا الشعب، منذ إنشائها في عام 1976. وأكد المطيري أن تنظيم هذا النشاط يأتي ضمن نشاطات عدة يعمل على تنفيذها معهد الثقافة العمالية ضمن برنامجها السنوي الذي يهدف في المقام الأول إلى تدريب وتأهيل العاملين وتنمية ثقافتهم بما يساهم في الارتقاء بالعمل وتأديته بالشكل المطلوب.

وألقي الباحث القانوني فهاد الديحاني محاضرة عن القانون الإداري الكويتي، موضحاً خلالها أن القرار الإداري أهم مظهر من مظاهر نشاط وإمكانيات السلطة التي تتمتع بها الإدارة وتستمد من القانون العام، إذ بواسطته تستطيع الإدارة بإرادتها المفردة على خلاف القواعد العامة في القانون الخاص إنشاء حقوق أو فرض التزامات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإدارة تراعي المصالح العامة والتي يجب تلبيتها على المصالح الفردية الخاصة، وشرح القرار الإداري والفرق بينه وبين الأعمال القانونية الأخرى، وسبل الطعن في القرار الإداري قضائياً والتظلم منه وشروط رفع الدعوى القضائية لإلغاء القرار الإداري المتظلم منه.